

فشل المفاوضات مع إثيوبيا يضع مصر أمام خيارات محدودة

هل تدفع التصديعات في ملف سد النهضة القاهرة إلى ما هو أبعد من الاحتكام إلى مجلس الأمن؟



مياه مضطربة

وأكد الباحث الإثيوبي داويت كيبادي لـ "العرب" في اتصال هاتفي من أديس أبابا، أن الكثير من الأصوات الإعلامية والسياسية التي هاجمت النهج المصري في قضية سد النهضة ووصفته بـ "المتعنت والمتعجرف"، هدأت بعد أن عكست جائزة نوبل حالة القبول والتأييد العالمي لسياسة رئيس الحكومة السلمية، والتي أرغمت الرأي العام على قبول النهج الجديد بسعة صدر وترقب، طالما لم ينعكس ذلك بالسلب على الداخل الإثيوبي.

وكان عبدالله السنهوري، وهو كاتب عمود بارز في صحيفة الشروق اليومية المصرية، قال إن البدائل الوحيدة هي تدويل النزاع أو القيام بعمل عسكري. وكتب في عمود الأحد "مصر ليست محافظة صغيرة، إذا فشلت جميع الخيارات الدبلوماسية والقانونية، فقد يكون التدخل العسكري الزامياً". واستحضر الصحافي المصري أنور الهواري، النزاع بحرب عام 1973 مع إسرائيل، التي شنت فيها مصر هجوماً مفاجئاً على شبه جزيرة سيناء، وكتب على فيسبوك "إذا ناضلنا من أجل تحرير سيناء، فمن المنطقي أن نحارب من أجل تحرير المياه. الخطر هو نفسه في الحالتين، والحرب هي الرد الأخير".

الروسية، على هامش قمة روسية - أفريقية، وقد يكونان قادرين على إحياء المحادثات من جديد، لكن المخاطر ترتفع مع اقتراب السد من الاكتمال. وقال أبي أحمد للمشرعين الإثيوبيين الثلاثاء إن المفاوضات هي أفضل فرصة لحل مآزق النيل وأن خوض الحرب "ليس في صالحنا جميعاً".

وتأمل إثيوبيا في الانتهاء من المشروع الذي تأخر كثيراً بحلول عام 2023. وقال كبير مهندسي مشروع سد النهضة الإثيوبي، كيفل هورو، إن المشروع قد اكتمل الآن بنسبة 68.5 بالمائة وأن الاستعدادات جارية لاستكمال توليد الطاقة من التوربينات بحلول العام المقبل.

وقد حذرت "مجموعة الأزمات الدولية"، وهي مؤسسة فكرية مقرها بروكسل، في وقت سابق من هذا العام من أن "مخاطر الاشتباكات في المستقبل قد تكون حادة إذا لم تتوصل الأطراف أيضاً إلى اتفاق بشأن إطار طويل الأجل لإدارة الغرض على نطاق الحوض". وفي الأسابيع الأخيرة، كانت هناك دعوات من بعض المعلقين في وسائل الإعلام المصرية الموالية للحكومة المصرية قد صعدت من خطاباتها بعد فشل المفاوضات.

إن مصر تقترح ملء الخزان خلال ما لا يقل عن سبع سنوات، وأن تقوم إثيوبيا بضبط السرعة وفقاً لهطول الأمطار. ويوفر نهر النيل أكثر من 90 بالمائة من المياه العذبة في مصر. ويعتبر المصريون من بين أقل الشعوب نصيباً للفرد من المياه في العالم، بحوالي 570 متراً مكعباً في السنة، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 1000 متر مكعب في السنة. أما نصيب الفرد في إثيوبيا فهو في المتوسط 125 متراً مكعباً في السنة.

وتدفع مصر لضمان الحد الأدنى من تدفق مياه النيل الأزرق بمقدار 40 مليار متر مكعب في السنة. وقال مسؤول الري إن أي شيء أقل يمكن أن يؤثر على سد أسوان العالي في مصر، مما يتبعه عواقب اقتصادية وخيمة.

وقال مسؤول الري "يمكن أن يؤدي إلى توقف ملايين المزارعين عن العمل. قد نفقد أكثر من مليون وظيفة و1.8 مليار دولار سنوياً، بالإضافة إلى 300 مليون دولار من الكهرباء". وقال المسؤول إن إثيوبيا وافقت على ضمان 31 مليار متر مكعب فقط.

ومن المقرر أن يجتمع الرئيس السيسي مع رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، الحائز على جائزة نوبل للسلام لهذا العام، الأربعاء في مدينة سوتشي

إثيوبيا رفضت العرض وتدعو إلى تدخل طرف ثالث.

ويتركز الخلاف الرئيسي حول ملء خزان السد البالغ حجمه 74 مليار متر مكعب. تريد إثيوبيا أن تملأه في أقرب وقت ممكن حتى تتمكن من توليد أكثر من 6400 ميغاوات من الكهرباء، وهو ما يعد دفعة أكبر من الإنتاج الحالي البالغ 4000 ميغاوات.

مصر تخشى من أن عملية ملء الخزان خلف السد يمكن أن تخفف من حصتها من النهر، وستنتج عن ذلك بعض العواقب الوخيمة

وهذه العملية لديها القدرة على الحد بشكل كبير من تدفق مياه النيل الأزرق، وهو رافد رئيسي لنهر النيل، الذي تغذيه الأمطار السنوية في المرتفعات الإثيوبية. وإذا حدث المثلء خلال إحدى فترات الجفاف الدورية في المنطقة، فقد يكون تأثير الملاء حينها أكثر حدة وصعوبة. وقال مسؤول بوزارة الري المصرية، والعضو في فريق التفاوض التابع لها،

ثم توقفت هذه المحادثات في وقت سابق من هذا الشهر، وهي المرة الثالثة التي تتوقف فيها المحادثات منذ عام 2014.

وقال مسؤول مصري، في تصريحات صحافية، "لقد سئمتنا من التسوفف الإثيوبي. لن نقضي حياتنا في محادثات غير مجدية، جميع الخيارات مطروحة، لكننا نفضل الحوار والوسائل السياسية".

وتواصلت مصر مع الولايات المتحدة وروسيا والصين وأوروبا، على أمل التوصل إلى صفقة أفضل من خلال الوساطة الدولية، حيث قال البيت الأبيض في وقت سابق من هذا الشهر إنه يدعم المحادثات للتوصل إلى اتفاق مستدام مع "احترام حقوق مياه النيل لبعضنا البعض".

وقال محمد الملا، مسؤول بوزارة الخارجية المصرية، إن القاهرة ستترفع النزاع إلى مجلس الأمن الدولي إذا رفض الإثيوبيون الوساطة الدولية. وأغضب هذا التصريح إثيوبيا التي تريد حل النزاع من خلال المحادثات الثلاثية. وقال مسؤول إثيوبي إن المقترحات التي قدمتها القاهرة حتى الآن "تم تصميمها عمداً بطريقة لا تناسب إثيوبيا"، مضيفاً "الآن يقولون

يضع فشل المفاوضات المصرية مع إثيوبيا بشأن سد النهضة، القاهرة في سباق مع الزمن قصد البحث عن مخرج لأزمة تهدد أمن شعبها المائي، خاصة أن المواقف الإثيوبية بدت أكثر تصلباً ما أدى إلى خلق مزاج وريود فعل غاضبة في صفوف المصريين.

القاهرة - وصلت التصديعات في ملف سد النهضة إلى مرحلة حاسمة، القرار الذي سيتخذ فيها سيسطر مستقبل إثيوبيا ومصر، كما بقية دول حوض النيل؛ خاصة وأن ما اتخذ من سياسات وما تم إمضاؤه من اتفاقيات لم يكن سوى مسكنات لم تعمل إلا على تراكم المشكلة مع مرور الزمن. القضية بالأساس سياسية وإستراتيجية ومسألة أمن قومي.

وأدى الانهيار الأخير للمحادثات مع إثيوبيا بشأن بناء سد النهضة، عند منبع نهر النيل، إلى ترك مصر أمام خيارات محدودة في سعيها لحماية المصدر الرئيسي لمياه شعبها. وانهارت المحادثات في وقت سابق من هذا الشهر حول بناء سد النهضة الإثيوبي الكبير الذي تبلغ تكلفته 5 مليارات دولار، والذي اكتمل بنسبة 70 بالمائة ومن المنتظر أن يوفر الكهرباء التي يحتاج إليها 100 مليون شخص في إثيوبيا.

وتخشى مصر، في المقابل التي يبلغ عدد سكانها حوالي نفس الحجم في إثيوبيا، من أن عملية ملء الخزان خلف السد يمكن أن تخفف من حصتها من النهر، وسينتج عن ذلك بعض العواقب الوخيمة.

ووصفت وسائل الإعلام المصرية هذه التطورات الجديدة بأنها تهديد للأمن القومي قد يستدعي التدخل العسكري. وقال الرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي، متحدثاً في الأمم المتحدة الشهر الماضي، إنه "لن يسمح أبداً" لإثيوبيا بغرض "الأمر الواقع" عن طريق ملء السد دون عقد اتفاق، مضيفاً "بينما نعترف بحق إثيوبيا في التنمية، فإن مياه النيل هي مسألة حياة، إنها مسألة وجود لمصر".

من جهتها، قالت رئيسة إثيوبيا، سهلي ورق زودي، متحدثة أيضاً في الجمعية العامة للأمم المتحدة، إن بلادها تعتقد أن "استخدام النهر يجب أن يتم تحديده وفقاً للقانون الدولي والاستخدام العادل والمنصف للموارد الطبيعية". وتجري مصر محادثات منذ سنوات مع إثيوبيا والسودان، اللتين اشككتا منذ فترة طويلة من نصيب القاهرة الكبير من النهر، والذي تنص عليه المعاهدات التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية البريطانية.

نوبل للسلام لا تشني أبي أحمد عن التلويح بالحرب ضد مصر



الداخلية التي قصد من ورائها وقوف الناس خلف أي إجراءات قاسية يمكن أن يتخذها للتشريف، أو عدم استبعاد تقبل انتقال سد النهضة من مشروع محتمل إلى كيان مكتمل الأركان، يجلب على مصر خسائر مائة ضخمه من الواجب التصدي لها والبحث عن بدائل. وعلى غير العادة انتقل الكلام عن الانسداد في أزمة سد النهضة من الغرف المغلقة في مصر إلى الحكومة والبرلمان والشارع ووسائل التواصل، وكان الغرض من ذلك تهيئة الرأي العام لشيء ما مجهول، أو ربما توظيفه في إطار حزمة المخاطر التي تهدد الأمن القومي المصري، ووقف بعض القوى عن التحريض ضد الحكومة. في الحالتين أراد النظام الحاكم الحصول على مزايا عدة، تجعل الناس تقف خلفه وسط تراكم الأزمات الاقتصادية التي لا تريد الحكومة أن تضيف إليها تأثيرات متفاقمة تأتي من سد النهضة، والقبول بأي عثرات يواجهها الطريق التفاوضي مع إثيوبيا، لم يمنع التشدد الظاهر في الخطابين المصري والإثيوبي، من حرص الطرفين على مواصلة الحوار. غير أن الأول يعول على إدخال تعديل في موقف

بين القوميات المختلفة في البلاد، ومن الصعوبة أن يتخلى عن هذه الورقة مهما كانت الإجراءات والضغوط الخارجية.

أضاف الموقف المتشدد من جانب أبي أحمد إليه الكثير من المكاسب على المستوى الداخلي، ووضعوه قبل أن يتم عامه الثاني في السلطة ضمن الزعامات التاريخية في البلاد، ويزيل عنه بعض الانبساط التي شككت في قدرته على توحيد الشعوب الإثيوبية، أو أن ميله إلى تعميم السلام في الداخل والمنطقة يخفي ضعفاً عن ممارسة القوة والحسم.

اتبع رئيس الوزراء الإثيوبي نهجا قريبا مما اتبعه الرئيس المصري، مع فارق في المنطلقات والأهداف النهائية، عندما بدأ الأخير يُكثِر من أحاديته فجأة حول سد النهضة، ويقدم تفسيرات ومبررات تفيد بصعوبة الأزمة، لكنه تعمد وضعها على عاتق حكومات مصرية سابقة، وحمل ثورة يناير 2011 جانباً كبيراً من المسؤولية، حيث أدت تداعياتها إلى شلل في أداء الكثير من الأجهزة المختلفة. كان خطاب الرئيس السيسي مليئاً بالإشارات والرسائل الخارجية، ثم

بالقضية، ولا يعتد بها سياسياً، سلطت الأضواء على قدرات مصر العسكرية الكبيرة، وحصول إثيوبيا على معدات حديثة لحماية السد من أي مخاطر مسلحة.

وأوقف العالم الجيولوجي المصري، فاروق الباز، قبل أيام في أحد البرامج التلفزيونية، طوفاناً من الجدل والتعليقات الإعلامية غير الرشيدة، عندما أكد قوة وممتانة جسم السد الإثيوبي، وصمم لتحمل أي هزات طبيعية أو غير طبيعية، بما يوحي أنه تمت دراسته بشكل جيد.

لم يدل أبي أحمد بتصريحات كثيرة أو حادة حول مشروع سد النهضة منذ فترة، وتعهد أن يكون خارج دائرة الصخب والتراشق، وتكفلت وزارة الري بتصدر الجناح التصعيدي في حكومته، ومعادلة السخونة التي ظهرت عليها تصريحات وزارة الري في مصر، وحملت أديس أبابا وحدها مسؤولية الإخفاق الحاصل في المفاوضات بين الجانبين، ومعهما السودان. وتجد الحكومة الإثيوبية في سد النهضة وسيلة جيدة لتلاحم وطني مفقود منذ عقود، وجاء أبي أحمد لينهي حقبا طويلة من الخلافات والحروب

وجهات النظر بين البلدين، اتساقاً مع تلميحات دوائر مصرية ذهبت إلى أن الرئيس فلاديمير بوتين يمكن أن يلعب دور الطرف الرابع الذي تبحث عنه القاهرة لتقريب المسافات الفنية.

نزع رئيس الوزراء الإثيوبي ورقة من معارضين له، رُجوا أنه سيلتقي الرئيس السيسي، وسيقدم تنازلات عن بعض الثوابت القومية التي أنشئ من أجلها السد، وزايد الرجل سياسياً على من شككوا في نواياه وليونته بعد حصوله على جائزة نوبل للسلام مؤخراً.

ولجا أبي أحمد إلى عدم استبعاد اللجوء للتصعيد العسكري، "ليس هناك خيار آخر. الحرب لا يمكن أن تكون حلاً. إذا لزم الأمر، يمكن لإثيوبيا حشد مليون شخص"، في إشارة قوية على حجم التلاحم الوطني، وتقديم تضحيات كبيرة بلا تنازلات في المواقف المبدئية. ورغم المخاوف المصرية العديدة من التأثيرات السلبية لبناء السد، غير أن أحداً من المسؤولين لم يصرح بأي اتجاه لخوض حرب، وكل ما جاء عنها انصب في تعليقات متفرقة ظهرت من خلال بعض وسائل الإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعي، وعدد من النخبة المهتمة

محمد أبو الفتح
كاتب مصري

وضع رئيس الوزراء الإثيوبي، أبي أحمد، سقفا سياسياً منخفضاً للقاء المنتظر بينه وبين الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، على هامش القمة الروسية الأفريقية في سوتشي، الأربعاء والخميس، عندما أكد "أنه لا توجد قوة يمكن أن تمنع إثيوبيا من بناء سد النهضة".

حملت هذه الإشارة رفضاً لإثيوبيا قاطعا لأي ضغوط يمكن أن تمارس على رئيس الوزراء، أو تعديل متوقع على الخطط التي ارتضتها أديس أبابا حتى الآن، حتى لو تعارضت مع مصالح مصر، التي أعلنت رفضها لها، وطالبت بإخضاع المشروع الإثيوبي لدراسات فنية دقيقة. أكدت تصريحات أبي أحمد المفاجئة الأربعاء، أن اللقاء الختامي حال انعقاده بين الزعيمين، سيكون بروتوكولياً وبلا مضمون سياسي حقيقي، ولا أحد ينتظر تغييراً جذرياً في الموقف الإثيوبي، لأن مضمونه قطع الطريق على أي محاولات يمكن أن تقوم بها موسكو لتقريب